

«الدستور بين مخالب «النسور»

الكاتب



نسيم الخوري

د. نسيم الخوري

جمعتني منذ عقود، علاقة بوزير الخارجية الفرنسية، جان فرنسوا بونسو، كان راعيها مدير مكتبه ميشال ميناشوموف، من أصل بولوني. وتعمّقت تلك العلاقة لأن الرجلين كانا من همكين، بل مسكونين بدوائرهما الواسعة بأوضاع لبنان في الثمانينات التي ترّحت بصور اللهب والحصارات والحروب التي جاءت حصيلتها أكثر من 150 ألف قتيل وجريح ومعاق ومشوّه وسجين.. أراها اليوم تستيقظ في الذكريات والهواجس

كان يمكن أن أعاين، أو أتألم بوضوح لحجم القيود والبرودة التي غالباً ما تحكم أحاديث الدبلوماسيين وممثلي الدول، عندما يدور النقاش الحامي ومحاولات الإقناع حول وطن المناقش المسكون بهوم مواطنيه وأهله وحدود بلده، والمستقبل بكلّ أخباره وإيحاءاته المخيفة. تعثّرت تلك العلاقة في الـ1984 وأوصدت الأبواب الدبلوماسية على نصيحة مدير المكتب الذي قال بحزم وحزن إذ رأى الحقائق والصناديق الجاهزة مكدسة في المنزل الباريسي تتأهب للعودة النهائية إلى لبنان: «للجيوش في بلادكم أدوار ومسؤوليات لم، ولن تنتهي على الإطلاق في المستقبل المنظور، وينسحب هذا الأمر على البلدان المتنوعة حول تلك البحيرة الحمراء المتعكّرة الجاذبة للقوى العالمية وتسمونها البحر الأبيض». «المتوسط. ليقعد قريباً من جيش وطنه كلّ من شاء حفظ رأسه وعائلته ووطنه

قد تحمل النصيحة أرجحية مُقنعة لأغلبية المواطنين الذين ما انخرطوا، أو مالوا إلى الأحزاب التي تقاسمت الوطن وتوزّعت المناصب والصلاحيات والمكاسب، ليبدو أوطاناً مشتتة، والشعب شعوباً متفرقة، فكانوا، وما زالوا يجدون أنفسهم في الملاذ المُتمثّل في المؤسسة الخضراء

هذا واقع لا فرضية يمكنني دعمها بالجوء لاستفتاء عام في بلد تراخت مفاصله، وتداخلت فيه هيبة السلطات،

وتحاشرت، وهزلت، حتّى عمّ الفراغ العام في المؤسسات، وتمدّدت الفوضى العارمة من جديد، وصار الفساد المستشري والفراغ وتبادل القهر عناوين الحياة. لا إمكانية لانتخاب رئيس جمهورية، والحكومة مكبّلة بتصريف الأعمال بصلاحيات مرتجلة عبر الدستور المُفرغ من معانيه، والمتشظّي بالاجتهادات والآراء المتناقضة الضيقة والضرورية والملحّة، وحطّت المصائب رحاها في أحضان السلطات القضائية المترنّحة بدورها كأنها سلطات فضائية تتلاعب بها أهواء السلطات المتعددة، ورياحها وعواصفها وتتقاذفها الأحزاب والطوائف كراتٍ لنهاها تخضع خضوعاً تاماً لسلطات وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية، بسطرٍ من رأس السلطة الوزارية. دخل المشهد الديمقراطي للأسف أنموذجاً لكلّ عجيب وغريب ومُفاجئ، ويتشّع الدستور بين مخالب النسور وتدفن إمكانات الحوارات والديمقراطيات والأوطان.

ما الجديد؟ تحوّلت تلك الرقع المذهبية إلى فسيفساء دموية، وفوق كلّ مرّبع منها مجموعة محصنة تتأهب للخطف والتشليح والاعتداءات والسرقات، في ما يتجاوز الماضي الأليم. ما حصل، ويحصل على سبيل المثال في طرابلس عاصمة الشمال، وآخره اغتيال الشيخ الرفاعي وتقاذف التهم حتّى لحظة ابتسامة الفتنة بالنيران والدماء، أسوأ مثال، وآخره. يغلب على الألسنة والعقول الباحثة عن خلاص المطالبة بالجيش منقذاً بجهوزيته الملحوظة إلى المطالب المترججة بين الإدانة والتهديّة، أو الأمن بالتراضي واللامركزية الموسعة والفيدراليات والكانتونيات، والتقسيم المذهبي، ولو حصل على حدّ السيف المستحيل. مخيف ما نسمع، إذ ليس هناك من حلول لمعضلات مشابهة تتكرّر. نصّ دستور الطائف على أنّ «الجيش يخضع خضوعاً تاماً للسلطة السياسية». وردت السلطة السياسية بصيغة المفرد، وهذا أمر ذو شأن في الأنظمة الديمقراطية العريقة وآليات الحكم، لكن ماذا نفع إن كانت السلطة في لبنان سلطات يستحيل تعدادها، وألوانها، ومراميها، وارتباطاتها، متجاوزة السلطات الثلاث: التشريعية والإجرائية والقضائية

ولو فسّرنا الفعل «خضع» فهو يحتمل معاني وتفسيرات قاسية ومرفوضة في الأذان العسكرية التي تعتمد مقولة: نَقْذِثْ اعترض، خصوصاً عندما ترفع الأحزاب أسلحتها الخاصة

سألت رئيس مجلس النواب السابق، حسين الحسيني، عن السرّ في اعتماد فعل «خضع»، أجاب بإصراره شخصياً على خضوع العسكر للسياسيين بعد «تمردّ الجنرال ميشال عون» بقصر بعيدا في ال1989. كنت أرفع السدّ الذي يخول لأيّ قائد جيشٍ آخر التفكير في قصر بعيدا، مع أنّ التجارب اللاحقة أسقطت إصراره، وأوصلت ثلاثة قادة للجيش اللبناني إلى بعيدا، بتعديل الدستور، أعني إميل لحود، ميشال سليمان، وميشال عون

كان يمكن استعمال فعل «يتبع» بدلاً من «يخضع كأنّ الجيش يلوي عنقه للسلطات التي فشلت في تحقيق وطنٍ ديمقراطي بل أفرزت وتُفرز «جيوشاً مذهبية»، يبدو فيها لبنان مجدداً في خانة الأنظمة الأحادية والديكتاتورية التي أعيت اللبنانيين، والأشقاء العرب، ودول الإقليم، والعالم المشغول بألف مصيبة ومصيبة، ولبنان آذان صمّاء عتيقة تنتظر الإشارات الدبلوماسية

drnassim@hotmail.com